شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

ولايتي إذ يخرج عن الدبلوماسيّة!

لا أظنّ أنّ كثيراً من العراقيين قد اكترثوا بالشقّ من تصريحات مستشار المرشد الإيراني، علي أكبر ولايتي، المتعلّق بخطط وتحرّكات القوات الأميركية وقوات حلف الناتو في منطقة شرق الفرات السورية، فالعراقيون فيهم ما يكفيهم وزيادة من المكابدات بما لا يدعهم يُعيرون الشؤون الخارجية اهتمامهم، وإن تعلّقت بدول الجوار.

السيد ولايتي قال عقب لقاء مع نائب رئيس الجمهورية الأمين العام لحزب الدعوة الإسلامية، نوري المالكي، أول من أمس إن "محور المقاومة"، الذي تقوده إيران، لن يسمح بإقامة قواعد إقليمية لحلف الناتو، داعياً الى منع القوات الاميركية من "الاستقرار التدريجي" في منطقة شرق الفرات.

الكلام الآخر الذي قاله السيد ولايتي في المناسبة ذاتها هو ما يثير العراقيين الذين لديهم الغيرة على استقلال بلادهم والسيادة الوطنية لدولتهم. ولايتي قال في حضور السيد المالكي أيضاً إن "الصحوة الإسلامية لن تسمح بعودة الشيوعيين والليبراليين إلى الحكم"!

السيد ولايتي أمضى ١٦ سنة وزيراً لخارجية بلاده، ومن المُفترض أنه يعرف تماماً القواعد والأعراف الدبلوماسية في التعامل، خصوصاً على صعيد العلاقات الخارجية. هذه القواعد والأعراف تقتضي ألا يُقحم الشخص الأجنبي نفسه في أمور داخلية لبلد يزوره، خصوصاً في وقت حسّاس كهذا الوقت الذي يتهيّأ فيه العراقيون لأداء استحقاق انتخابي جديد.

السيد ولايتي جاء إلى العراق بدعوة لحضور فعالية لا علاقة لها بالسياسة، فقد كان مدعوّاً من لجنة الأوقاف والشؤون الدينية البرلمانية للمشاركة في برنامج لتأسيس مجمّع للتقريب بين المذاهب الإسلامية. لياقةً كان على السيد ولايتي مراعاة الطابع غير السياسي للفعالية المدعو إليها، مثلما كان من اللياقة مراعاة أنّ العراق في حال التحضير لانتخابات برلمانية.

لا يُمكن لأحد أن ينفي طابع التدخل في الشؤون الداخلية لكلام ولايتي. إنه ينطوي على تحريض واضح ضد صنف من المرشحين للانتخابات، هم الشيوعيون والليبراليون الذين أخطأ السيد ولايتي في حقهم أيضاً بالإيحاء بأنهم قد حكموا العراق وهو لا يريد عودتهم، فلابدّ أنه يعلم علم اليقين بأنّ مَنْ حكموا العراق على مدى الأربع عشرة سنة الماضية كانوا في غالبيتهم العظمى من الإسلاميين، وبخاصة الإسلاميين الذين لديهم علاقات وثيقة مع إيران تتراوح درجاتها بين الصداقة والتحالف والموالاة التامة. لابدّ أنّ السيد ولايتي يعلم علم اليقين بأنّ الذين حكموا العراق هذه الحقبة قد فشلوا فشلاً ذريعاً في إدارة الدولة والمجتمع، وهذا ما يدفع بالناخبين العراقيين إلى البحث عن بديل، وما من بديل عن هؤلاء الإسلاميين غير المدنيين، شيوعيين وليبراليين وسواهم، وقد أدركتْ أحزاب الإسلام السياسي هذا فعمد الكثير منها إلى تبنّي الشعارات المدنية، بل كذلك إلى تغيير صفة الإسلامية الملحقة بها واختيار صفات مثل: المدني، الديمقراطي، الوطني.. إلخ.

كلام أخير للسيد ولايتي: لو أنّ مسؤولاً عراقياً قد زار طهران أيام اندلاع التظاهرات في عدة مدن إيرانية قبل أسابيع، هل كان السيد ولايتي ونظامه سيقبلان بأن يدعو المسؤول العراقي السلطات الإيرانية إلى تفهّم، مجرّد تفهّم، مطالب المتظاهرين؟ أم كانوا سيقيمون الدنيا ولا يقعدونها ويطردون المسؤول العراقي بذريعة أنّه يتدخّل في الشؤون الداخليّة؟

بحثت مع الحكومة تسديد الديون وقرّرت إلغاء استقطاعات الموظّفين

الماليّة النيابيّة تقترب من إضافة 8 فقرات إلى قانون الموازنة وتعديل 4 مواد

تكثّف اللجنة المالية البرلمانية اجتماعاتها لإجراء بعض التعديلات والإضافات على قانون الموازنة العامة في غياب النواب الكرد، مشددة على أنها ستعرض القانون للتصويت في مجلس النواب خلال أسبوع واحد. وتتحدث اللجنة عن إضافة ثماني فقرات جديدة على قانون الموازنة الاتحادية مع تعديل أربع مواد وفقاً للاتفاق السياسي.

□ بغداد / محمد صباح

ويقول عضو اللجنة المالية البرلمانية حسام العقابي، في تصريح لـ(المدى) إن "الاجتماعات اليومية مستمرة لإجراء بعض التعديلات على قانون الموازنة العامة"، مشدداً على أن لجنته "ستقدم مشروع القانون للتصويت خلال أسبوع واحد".

وقرر مجلس النواب الاستمرار في مناقشة مشروع قانون الموازنة الاتحادية في الجلسات المقبلة بعدما استمع الى التقرير الذي قدمته اللجنة المالية النيابية المتضمن جميع المقترحات المقدمة من الكتل المعترضة على تمرير الموازنة.

وأفضت النقاشات مع ممثلي إقليم كردستان إلى الأخذ بجزء من مطالبها وتضمينها في مشروع القانون ، في حين لم تتم إضافة بعض مطالبها.ويضيف العقابي أن "اللجنة المالية في مجلس النواب بحثت مساء الأحد مع الكادر المتقدم لوزارة المالية ورئيس ديوان الرقابة المالية الألية الحكومية التي ستعتمد في تسديد الديوان الخارجية والداخلية التي بذمتها البالغة ١١٤ مليار دولار"، مشيرا إلى أن "الحكومة العراقية ستسدد من الموازنة ما مقداره سبعة مليارات دولار كفوائد وأقساط لجهات دولية ومحلية".

ونتيجة للظروف المالية الصعبة التي تمر بها لجأت الحكومة إلى الاتفاق مع ٢٢ مؤسسة دولية ومحلية للاقتراض لسد عجز الموازنة الاتحادية البالغ ٢٢ تريليون دينار في حين تنتظرها فوائد تقدر بـ٨ تريليونات واجبة السداد.وأرسلت الحكومة نسخة معدلة على مسودة مشروع قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٨ إلى مجلس النواب في الثامن من الشهر الجاري تضمن مطالب الكتل السياسية التي اشترطت تضمينها في القانون مقابل التصويت عليه.

وخلصت الجولات التفاوضية التي أجراها رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي مع الكتل البرلمانية الأسبوع قبل الماضي إلى إدراج ملاحظاتها في التشريع.

وتشترط هذه القوى البرلمانية التي اتفقت مع العبادي مؤخراً، كتابة اتفاق موقع بينهما يلتزم فيه رئيس الحكومة بعدم الطعن في المواد التي تم الاتفاق على إضافتها أمام المحكمة الاتحادية مقابل التصويت على قانون الموازنة العامة.

ويكشف النائب عن محافظة بغداد أن "اللجنة المالية النيابية صوتت في اجتماعها الذي عقد يوم أمس الأحد على إلغاء إحدى فقرات قانون الموازنة المتعلقة باستقطاع ما نسبته ٣,٨ ٪ من رواتب الموظفين والمتقاعدين"، متوقعاً ان "تضاف ثماني فقرات جديدة وسيتم تعديل أربع مواد على مسودة مشروع قانون الموازنة من قبل المالية البرلمانية".

ويوضح العقابي أن "نسبة المناقلة والتخفيض ستكون قليلة في موازنة العام الحالي مقارنة بالأعوام الماضية بسبب الأزمة المالية التي يمر بها العراق"، مؤكداً أن "الضرائب التي وضعتها الحكومة رفعت من الإيرادات غير النفطية إلى ما يقارب ٦٠٠ مليار دينار من حجمها الإجمالي البالغ بـ١٣ تريليون دينار".

واتخذت الحكومة إجراءات تقشفية جديدة تمثلت بفرض ضرائب صارمة على السلع المباعة في المراكز التجارية والمولات وصالونات الحلاقة الرجالية والنسائية في موازنة ٢٠١٨ تصل إلى ١٠٪ وألزمتها بشراء جهاز "كاشير" لتتحقق من مبيعاتها.

ويتابع العقابي كلامه قائلا إن "الإيرادات غير النفطية المستحصلة من موازنة العام ٢٠١٧ تجاوزت الـ١٣ تريليون دينار بعدما كان مخططاً لها بـ١٢ تريليون دينار".

ويتخوف مجلس النواب من إضافة مواد إلى مشروع الموازنة وتكرار السيناريو الذي اتبعته الحكومة في موازنة ٢٠١٧، إذ طعنت حكومة العبادي لدى المحكمة الاتحادية في كل المناقلات التي أجراها مجلس النواب على موازنة ٢٠١٧، التي قدرت قيمتها بـ٢٨٠ مليار دينار.

ويختتم النائب عن كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري حديثه بالقول إن "النقاط الخلافية مع القوى الكردستانية ننتظر بحثها مع رئيس مجلس الوزراء للتوافق بشأنها".

وترفض الكتل الكردية والكتل السنية ونواب المحافظات الجنوبية إقرار الموازنة من دون إضافة ملاحظاتها على مشروع القانون.وأعلن رئيس مجلس النواب سليم الجبوري الأسبوع الماضي عن "إجرائه اتصال مع رئيس الجمهورية فوائد معصوم من أجل عقد جلسة تضم الرئاسات الثلاث لمناقشة مسألة التصويت على قانون الموازنة العامة.

وكان من المفترض عقد اجتماع لرؤساء الكتل الكردستانية مع أعضاء اللجنة المالية في مجلس النواب مساء السبت لمناقشة أبرز النقاط الخلافية التي تواجه تمرير قانون الموازنة إلا ان هذا الاجتماع لم يتحقق بسبب الخلافات السياسية.

وتوضح النائبة عن كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني بيروان مصلح في تصريح لـ(المدى)، أن "هناك تسع ملاحظات للقوى الكردستانية على قانون الموازنة الاتحادية منها ثلاثة أساسية تصر على تضمينها في القانون قبل التصويت عليه".

وتضيف أن "من بين هذه النقاط الأساسية هو رفع كلمة محافظات الشمال ووضع بدلها إقليم كردستان، وحل مشكلة رواتب موظفي الإقليم، وكذلك احتساب حصة البيشمركة من المخصصات الإجمالية للقوات البرية وليس من رواتب القوات البرية".

وتتابع النائبة الكردية "نطالب بحل مشكلة إقليم كردستان اعتمادا على النسبة السكانية للإقليم"، مؤكدة ان "اللجنة الفنية أنهت تدقيق موظفي وزارة التعليم العالي في كردستان وجاءت مطابقة لكن هناك مشاكل بسيطة في وزارتي التربية والصحة".

اجتماع اللجنة المالية النيابية.. (أرشيف)

تستعدّ لمحاكمة وترحيل 1500 طفل ومجنّدة أجنبيّة

خطّة حكوميّة للتعامل مع 7000 داعشي أجنبي قاتل في العراق

□ ترجمة: حامد أحمد

آباؤهم وأزواجهن ينتسبون ألى أحد أكثر المجاميع المسلحة وحشية على وجه الارض ومع ذلك فانه لا يوجد هناك جريمة معروفة قد ارتكبوها .

بعد أشهر من النقاش والتحاور انتهت السلطات العراقية من رسم خطة للتعامل مع المعتقلين من زوجات مسلحي داعش الاجانب وأطفالهم، من المؤمل منها تبديد مخاوف أمنية متماشية مع إجراءات سير القانون الدولي وحسن المعاملة .

وقال وزير العمل والشؤون الاجتماعية محمد شياع السوداني، في لقاء مع محطة التلفزيون الاميركية فوكس نيوز، إن العراق "يحتجز ٥٠٠ من زوجات مسلحي تنظيم داعش، جميعهن من الاجانب، ويشكلن مع أطفالهن ١٥٠٠ محتجز كعدد كلي، وقسم من زوجات مسلحي داعش حوامل ."

وأضاف السوداني قائلا "كان هناك كثير من عمليات التواصل عبر وزارتنا مع القضاء حول ما يمكن فعله مع الاطفال منذ تحرير الموصل في تموز ٢٠١٧ ."

وخرجت السلطات العراقية الآن بتشريع يحكم ببقاء الاطفال البالغين من العمر ٣ سنوات فما دون مع أمهاتهم في معسكرات الاعتقال، فيما سيتم إيداع الاطفال من ٤ سنوات الى ١٤ عاما لدى مراكز رعاية الايتام الحكومية لحين الانتهاء من إبرام اتفاقيات مع سفارات الدول المعنية التي سيتم بموجبها تسليمهم الى بلدانهم الأم .

ويتطلب إيداع أطفال داعش في مراكز الايتام الحكومية تعديلاً عاجلاً لقانون الايتام الذي شرع في ثمانينيات القرن الماضي والذي ينص على قبول الاطفال الايتام من أصل عراقي أو فلسطيني فقط حيث تتعامل السلطات الآن مع أطفال من أكثر من ٢٠ جنسية مختلفة .

وأكد السوداني بقوله "نحن نتعامل مع أطفال مسلحي داعش كضحايا. ليس لديهم ذنب بما حصل وسيحصلون على رعاية كاملة، وقد أعددنا برنامجا متكاملا لتأهيل الاطفال ونزع الفكر المتطرف من أدمغتهم. أما زوجات مسلحي داعش الاجنبيات فستتم محاكمتهن في العراق وليس في بلدانهن إن كان لديهن أي دور في مجريات المعركة، وسيحصلن على محاكمة عادلة وفقاً للنظام القضائي ."

بدورها تبدي منظمات حقوق الإنسان قلقها إزاء مصير الذكور المراهقين الذين تبلغ أعمارهم فوق الرابع عشر من العمر الذين يتم احتجازهم بمعزل عن أمهاتهم في عدة معسكرات اعتقال. وأكد مسؤولون عراقيون أنهم يراعون اتباع الأعراف الدولية بشكل دقيق في تعاملهم مع المحتجزين .

وقال الطبيب هومر فينترز، مدير برامج في منظمة أطباء من أجل حقوق الانسان، في حديث لفوكس نيوز "نحن قلقون من احتمالية ممارسة التعذيب في انتزاع اعترافات من هؤلاء المراهقين. الاطفال المعتقلون الذين أجبروا على القتال مع داعش هم ايضا ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ومنهم من تعرض لصدمات نفسية وعقلية ويجب ان يتم التعامل معهم وفقا لذلك ."

وبحسب الوثائق التي يحملونها فان غالبية زوجات وأطفال مسلحي داعش الاجانب هم من تركيا وروسيا، ويشكل القوقازيون النسبة الاكبر منهم. وهناك نسب أقل من جنسيات متعددة اخرى كثير منهم من اوروبا .

وأشار السوداني ايضا الى أن المسؤولين العراقيين مايزالون منهمكين في محاولة تحديد جنسيات كثير من المعتقلين الذين لا يمتلكون أوراقاً ثبوتية .

وقال مسؤول من بغداد، رفض الكشف عن اسمه، هناك حالات تزداد فيها المشكلة تعقيدا مع الاطفال بحقيقة مجهولية جنسية آبائهم وصعوبة تحديدها، أما بالنسبة للذين تم تحديد جنسياتهم فما تزال هناك عقبات دبلوماسية غير محلولة مع بلدانهم .

وأضاف المسؤول بقوله "بغداد في حالة تفاوض الآن مع بلدانهم الأم لتسليمهم، ولكن هناك كثير من الرفض. أغلب هذه الدول ببساطة لا تريد عودتهم."

وقال السوداني إن الزوجات والاطفال يتم احتجازهم في أحد المعسكرات بمنطقة الرصافة من بغداد بمعزل عن بقية العوائل الاخرى من غير مسلحي داعش .

عمّال إغاثة ومسؤولون في منظمات إنسانية غالباً ما يعبرون عن قلقهم من احتمال تعرض عوائل مسلحي داعش لأعمال انتقامية من الذين تعرضوا لانتهاكات وحشية على يد مسلحي التنظيم .

ونزولاً عند طلب الحكومة العراقية تقوم لجنة الصليب الاحمر الدولية ICRC بتوفير حليب الاطفال ومستلزمات طبية أخرى للامهات والاطفال في المعسكرات ودور الايتام وكذلك تأمين التواصل بينهم مع أقاربهم في مناطقهم الأم عبر تبادل رسائل توصلها لجنة الصليب الحمر في ما بينهم .

بالاضافة الى زوجات وأطفال مسلحي داعش الاجانب الذين يبلغ عددهم ١٥٠٠ فإن هناك أكثر من ٧٠٠٠ مسلح أجنبي من داعش محتجزون في مراكز اعتقال مختلفة حول البلاد بانتظار المحاكمة. وتم إعدام ٩٠ فرداً منهم لثبوت انتمائهم لتنظيم داعش الإرهابي.

وقالت توفا رانيس بوغسنيس، المتحدثة باسم المجلس النرويجي للاجئين NRC "هناك أمر مهم أن نتذكره، هو انه حتى لو ثبتت عضوية شخص ما لتنظيم إرهابي فهذا لا يستدعي تجريم أفراد عائلته بجريرته."

■ عن: Fox News

رئيس البرلمان يدعو الحكومة للإسراع بإغاثة النازحين

□ بغداد / المدى

دعا رئيس مجلس النواب سليم الجبوري، أمس الأحد، الحكومة الى ضرورة الإسراع بإغاثة النازحين والعمل على إعمار مدنهم المدمرة.

وقال الجبوري في بيان اطلعت عليه (المدى)، ان "خطورة الوضع المأساوي والمشكلة الانسانية الكبيرة التي يعاني منها النازحون الذين يعيشون ظروفا قاهرة في مخيمات النزوح تتطلب عملاً جاداً وكبيراً من الحكومة".

وأوضح الجبوري "نحن أمام مسؤولية تحتم على جميع الاطراف العمل الجاد من أجل تهيئة كل المستلزمات الطارئة للنازحين وإغاثتهم بكل الطرق الممكنة"، لافتاً إلى ان "يكون التوجه المقبل نحو الإسراع في إعادة إعمار مناطقهم وتأهيلها بما يحقق الاستقرار لجميع النازحين وعودة الحياة لطبيعتها الى مدنهم المحررة".

ودعا رئيس مجلس النواب الحكومة والجهات ذات الصّلة خاصة وزارتي الهجرة والمهجّرين والصحة الى "ضرورة الإسراع في تقديم يد العون للعوائل التي تضررت إثر موجة الأمطار الاخيرة التي أسهمت في تفاقم أزمة النازحين الذين أجبروا عليها بسبب تأخر إعمار مناطقهم المدمرة جراء ممارسات داعش الإرهابية".

وجدد الجبوري مطالبته للمجتمع الدولي بـ"الوقوف مع العراق لتجاوز هذه الازمة الكبيرة عبر توفير ملاذات آمنة تتوفر فيها سبل العيش الكريم"، مشددا على "اهمية تشكيل خلية أزمة بالتنسيق مع الحكومة والمنظمات الانسانية الدولية من اجل إنهاء أزمة النازحين في أسرع وقت ممكن".وثمن الجبوري الجهود المحلية والدولية التي "ساهمت بالتخفيف من معاناة النازحين"، مؤكداً حرص البرلمان "على تقديم كل أوجه الدعم من خلال القرارات والتشريعات التي تضمن حقوق جميع العراقيين من دون استثناء".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

رئيس التحرير التنفيذي
عدنان حسين

نائب رئيس التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada
Establishment for Mass
Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون